Accounting for Financial Investments in View of International and Local Financial Reporting Standards

Ayad Jumaah Khalaf*, Omar Mohammed Arkad

University Headquarters, University of Anbar, Iraq

* ayadjumaa97@gmail.com

ABSTRACT:

The transformations in the business environment and the opening of markets have led to increased interest in financial investments to revive the national economy and with the emergence of international business and multinational companies, accounting work has become more extensive and complex, which requires improving local accounting standards and in line with international requirements, where the research problem is that Iraq is one of the countries It seeks to use accounting that is largely consistent with the international financial reporting standards through its keenness to apply the unified accounting system and accounting rules and that studying financial investments in the light of both international financial reporting standards and Iraqi accounting regulations and knowing and identifying similarities and differences between them can improve the process of increasing Harmony and increased compatibility Where the importance of research lies in improving the unified accounting system and the Iraqi accounting rules through which financial investments are accounted for and shown in financial statements and communicated to users of financial reports in a way that reflects on the enhancement of investment decisions, and with this the aim of the research is to identify financial investments in the light of each of the reporting criteria International and local financial and accounting treatments in addition to conducting a comparative analytical study to find out the similarities and differences between them and proposing the necessary basis and procedures to help increase harmony and consensus, as the two researchers used the theoretical side and the comparative analytical method based on the sources and references as well as the international and local financial reporting standards related to the research topic Also, tables and illustrations were used, many results were reached, the most important of which is a wide gap between international and domestic financial reporting standards in relation to accounting for financial investments. Financial statements, and among the recommendations of the researchers is the necessity to issue a separate accounting rule for financial investments and another rule for investments in real estate, as well as an accounting base for investment in associates and joint ventures in order to classify financial investments according to what came in the international financial reporting standards.

Keywords: Financial Investments; Financial Instruments IFRS 9; Unified Accounting System; Iraqi Accounting Base No. (14).

<https://doi.org/10.51345/v31i2.227.g181>

المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية والمحلية

أياد جمعه خلف* ، عمر محمد عركد

رئاسة الجامعة، جامعة الأنبار، العراق

* ayadjumaa97@gmail.com

ملخص البحث

أدت التحولات في بيئة الأعمال وانفتاح الأسواق الى زيادة الاهتمام بالاستثمارات المالية ومع ظهور الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسيات أصبحت أعمال المحاسبة أكثر اتساعاً وتعقيداً مما يتطلب تحسين معايير المحاسبة المحلية وبما يتلاءم مع المتطلبات الدولية، حيث تتمثل مشكلة البحث في كون العراق من الدول التي تسعى الى استخدام محاسبة تتلاءم الى حد كبير مع معايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال حرصها على تطبيق النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية وان دراسة الاستثمارات المالية في ضوء كل من معايير الإبلاغ المالي الدولية واللوائح المحاسبية العراقية وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما يمكن ان يحسن من عملية الانسجام والتوافق، حيث تكمن أهمية البحث في تحسين النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية العراقية، وبهذا هدف البحث الى التعرف على الاستثمارات المالية في ضوء كل من معايير الإبلاغ المالي الدولية والمحلية وبيان المعالجات المحاسبية بالإضافة الى اجراء دراسة تحليلية مقارنة لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما واقتراح الاسس والجراءات اللازمة بما يساعد في زيادة الانسجام والتوافق، حيث استخدم الباحثان الجانب النظري والاسلوب التحليلي المقارن بالاعتماد على المصادر والمراجع فضلاً عن معايير الإبلاغ المالي الدولية والمحلية المتعلقة بموضوع البحث، كما تم استخدام الجداول والاشكال الايضاحية، تم التوصل الى العديد من النتائج أهمها وجود فجوة واسعة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمحلية في ما يتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية فمثلاً هناك اختلاف من حيث المصطلحات الواردة فيها والنطاق والهدف ومن حيث تصنيف الاستثمارات المالية واثباتها والافصاح عنها في القوائم المالية، ومن توصيات الباحثان ضرورة اصدار قاعدة محاسبية منفصلة للاستثمارات المالية وقاعدة أخرى للاستثمارات في العقارات وكذلك قاعدة محاسبية للاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة من اجل تصنيف الاستثمارات المالية وفق ما جاءت في معايير الإبلاغ المالي الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات المالية، الادوات المالية، النظام المحاسبي الموحد، القاعدة المحاسبية العراقية رقم 14.

المقدمة:

التحولات الاقتصادية الكبيرة والتغيرات في بيئة الاعمال وانفتاح الاسواق المالية ادى الى زيادة الاهتمام بالاستثمارات المالية لغرض انعاش الاقتصاد الوطني، ومع ظهور الاعمال الدولية والشركات متعددة الجنسيات اصبحت العمليات والاحداث التي ينبغي على المحاسبة قيامها اكثر اتساعا وتعقيدا مما يتطلب تحسين المعايير المحاسبية المحلية بما يتلاءم مع المتطلبات الدولية، بناءً على هذه الحقيقة تبلورة فكرة هذه البحث الذي يتناول موضوع المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ضوء معايير الابلاغ المالي الدولية والمحلية.

وبما ان الاستثمارات المالية تشمل جميع اصول المالية والالتزامات المالية وحقوق المساهمين وبهذا يجب على المنشأة تصنيف هذه الاستثمارات وقياسها والافصاح عنها في التقارير المالية، حيث تم تشريع معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (9) "الادوات المالية" والذي يتضمن المعالجات المحاسبية لجميع انواع الادوات المالية وبشكل منفصل. اما في العراق تم اتباع النظام المحاسبي الموحد والذي يتضمن جميع العمليات والاحداث المالية وبشكل شامل وبالمقابل تم تشريع العديد من القواعد المحاسبية كل قاعدة تتضمن موضوع معين ومنها بصدد هذا الموضوع القاعدة المحاسبية رقم (14) "المحاسبة عن الاستثمارات"

لغرض تحقيق اهداف البحث المتعلقة بتحديد اماكن التشابه والاختلاف بين معايير الابلاغ المالي الدولية والمحلية بصدد الاستثمارات المالية واقتراح الاسس والاجراءات اللازمة لتحسين الممارسات المحاسبية المتبعة في العراق بما يؤدي الى تقليص الفجوة والتقريب بينهما.

تناول المبحث الاول منهجية البحث ودراسات سابقة بينما خصص المبحث الثاني للمحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية العراقية.

تناول المبحث الثالث الاستثمارات المالية في ظل معايير الابلاغ المالي الدولية بينما ركز المبحث الرابع على تحديد اوجه التشابه والاختلاف بين الاستثمارات المالية في ضوء معايير الابلاغ المالي الدولية والمحلية، واخيرا تناول المبحث الخامس اهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً: منهجية البحث

مشكلة البحث:

ان الاستثمارات المالية تعتبر مصدراً مهماً للدولة في زيادة إيراداتها ونمو اقتصادها وتطورها وان عدم الاهتمام بها يؤدي الى تدهور الاقتصاد وحرمانه من التمويل، ولكون العراق من الدول التي تسعى الى استخدام محاسبة تتلاءم الى حد كبير مع معايير الابلاغ المالي الدولية من خلال حرصها على تطبيق النظام المحاسبي الموحد الذي جاء متوافقاً مع معايير الابلاغ المالي الدولية في جوانب معينة ومختلفاً في جوانب اخرى، وان دراسة الاستثمارات المالية في ضوء كل من معايير الابلاغ المالي الدولية واللوائح المحاسبية العراقية لغرض معرفة هل توجد فجوة بين معايير الابلاغ المالي الدولية والمحلية بصدد موضوع البحث وامكانية تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما في ما يتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

- 1- التعرف على الاستثمارات المالية في ضوء كل من معايير الابلاغ المالي الدولية والمحلية وبيان المعالجات المحاسبية الناشئة عن انواع محددة من العمليات والاحداث الاقتصادية.
- 2- اجراء دراسة تحليلية مقارنة لمعرفة وتحديد اوجه التشابه والاختلاف بين معايير الابلاغ المالي الدولية والمحلية في المحاسبة عن الاستثمارات المالية واقتراح الاسس والاجراءات اللازمة لزيادة الانسجام وفقاً للمتطلبات الدولية والمحلية.

فرضية البحث:

يفترض البحث "وجود فجوة بين واقع النظام المحاسبي الموحد والقاعدة المحاسبية رقم (14) وبين معايير الابلاغ المالي الدولية في ما يتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية".

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحسين النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية المحلية التي من خلالها تتم المحاسبة عن الاستثمارات المالية وإظهارها في الكشوفات المالية وبالتالي إيصال المعلومات بالشكل الصحيح وبما ينعكس على اتخاذ القرارات ويساعد في تعزيز قرارات الاستثمار وجذب المستثمرين للعمل في البيئة العراقية وانهاش الاقتصاد الوطني.

منهج البحث:

استخدم الباحثان الجانب النظري والأسلوب التحليلي المقارن من خلال الاعتماد على المصادر والمراجع فضلاً عن المعايير والقواعد المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي ومعايير الإبلاغ المالي المتعلقة بموضوع البحث، حيث تم عرض وتوضيح أهم الاستثمارات والأدوات المالية في ضوء كل من معايير الإبلاغ المالي الدولية والمحلية وذلك باستخدام أدوات إيضاحية كالأشكال والجداول.

طرق جمع البيانات والمعلومات:

1- الاستعانة بالمصادر من الكتب والوثائق والدوريات المنشورة العربية والأجنبية.

2- الاطلاع على البحوث والرسائل والاطاريح ذات الصلة بالموضوع.

3- القوانين والتعليقات الصادرة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية والمحلية.

ثانياً: دراسات سابقة

يتناول هذا المحور مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمارات المالية وذلك لغرض عرضها والاستفادة منها لإعداد لهذا البحث.

• دراسة أبو بكر وآخرون، 2019

الموسومة (معايير تقييم قرارات الاستثمارات في أسواق الأوراق المالية)

تعد السوق المالية سوق يلتقي فيها البائعون والمشترون لتداول الأدوات المالية، الاستثمار هو تخصيص الأموال في مجالات مختلفة بشكل يؤدي إلى تعظيم مردودية الاقتصادية والمالية والغرض من هذه الدراسة هو توظيف

المتاح من المعلومات حول اتخاذ قرارات الاستثمار في اسواق الاوراق المالية، حيث تكمن مشكلة الدراسة في قصور معدلات الادخار بمختلف انواعه عن معدلات الاستثمار لتمويل التنمية يكمن في البحث عن مصادر الادخار والبحث عن الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية ولا يتم ذلك الا عن طريق توفر هيكل متكامل من المؤسسات المالية والتنظيمات القادرة على التحريض والتوجيه الجيد لهذه المدخرات لأغراض الاستثمار المنتج، حيث تم طرح الاشكالية التالية: ما هي معايير تقييم القرارات الاستثمارية في الاسواق المالية؟ حيث تناولت هذه الدراسة مفهوم الاستثمار المالي وسوق الاوراق المالية وكذلك تضمن تقييم قرارات الاستثمار في اسواق الاوراق المالية واهم المؤشرات المستعملة في عملية تقييم الاستثمارات المالية، حيث توصلت هذه الدراسة الى ان السوق المالية تنشط بمعية الادوات المالية المتداولة فيها، الطريقة التي تتم بها عملية التداول، البيئة التي تتم فيها العملية الاستثمارية او ما يعرف بالاستثمار المالي كما ان التنوع في الاستثمارات يؤدي الى تقليل المخاطر حيث انه كلما اتسعت مساحة التنوع ادى ذلك الى تقليص حجم المخاطر.

• دراسة نصار وآخرون، 2018

الموسومة (مخاطر الاستثمار في الاوراق المالية)

السوق المالية اداة تفاعل ومكان التقاء قوى الاستثمار المختلفة واداة تمويلية بالنسبة للدول المتطورة لتمويل اقتصادها، حيث هدف البحث الى تحديد مفهوم الاستثمار المالي ومجالاته وعرض ادواته بالإضافة الى التعرف على مخاطر الاستثمار في الاوراق المالية واساليبها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وقد تم التوصل الى ان للسوق المالية دور فعال في تعبئة الادخار وتوجيه نحو الاستثمار وذلك من خلال جلب المستثمرين وبث حركة نشيطة في السوق.

• دراسة معروف والعتابي، 2019

الموسومة (اثر تداول اسهم غير العراقيين في الاستثمارات المالية)

تعد المؤسسات المالية جزءا من النظام المالي الذي يخدم المجتمع حيث يتكون النظام المالي من شبكة من المؤسسات المالية والاسواق ورجال الاعمال والافراد والحكومة التي تشارك في هذا النظام وتنظم عملياته، حيث يهدف البحث الى مدى تأثير حجم تداول غير العراقيين للاسهم في سوق العراق للأوراق المالية على حجم الاستثمار المالي الكلي في السوق ويفرض البحث وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير حجم تداول غير العراقيين وبين حجم التداول الكلي للسوق واتخذ البحث سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث كونه المكان الوحيد لتداول الاسهم في العراق، حيث استنتج البحث وجود تأثير ايجابي لحجم التداول لغير العراقيين في حجم الاستثمار المالي ومن توصيات البحث تشجيع الاستثمار الاجنبي من اجل معالجة الانخفاض الحاد في حجم تداول المستثمرين الاجانب في العراق وذلك لما له من اهمية على مستوى الاقتصاد العراق ككل والسوق بصورة خاصة.

• دراسة محمد، 2008

الموسومة (تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي الاجنبي في العراق)

توفر الاستثمارات الاجنبية والمالية المال اللازم للاستثمار الوطني اذ يمكن ان تعد مصدرا للتمويل وذلك من خلال اقتنائها للاسهم المطروحة في السوق المالية الوطنية ولعدم معرفة هذه الاستثمارات بالبيئة الاستثمارية الوطنية فأنها تتجنب الاستثمار في بيئة غير معروفة، حيث هدف البحث الى تحليل البيئة الاستثمارية في العراق من الناحية الامنية والاقتصادية والمالية وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة، ان تحليل البيئة الاستثمارية وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة والقطاعات المناسبة يعد عامل جذب الاستثمارات المالية، حيث استنتج البحث على افتقار البيئة الاستثمارية في العراق الى الامن والاستقرار السياسي والاقتصادي حيث لم تتضح العملية السياسية والاقتصادية ووجود فرص استثمارية في الاقتصاد العراقي والقطاع الزراعي والمواصلات والخدمات، يوصي الباحثان بتشجيع الاستثمار بما يضمن حقوق البلد وسيادته وتوفي عوامل الجذب القانونية.

• دراسة عنيزة والنصراوي، 2016

الموسومة (تكييف متطلبات البيئة الوطنية لتطوير القواعد المحاسبية وتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية)

هدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم المعايير المحاسبية الدولية واهميتها وكذلك التعرف على القواعد المحاسبية العراقية والجهات القائمة على اعدادها ومن ثم التوصل الى حلول مقترحة عن مدى امكانية توافق القواعد المحاسبية العراقية مع معايير المحاسبة الدولية، حيث اعتمد الباحثان على الاسلوب الاستنتاجي في صياغة المشكلة وفرضيتها والاسلوب التحليلي الوصفي لتغطية البحث، وقد تم التوصل الى ان تخلف القواعد المحاسبية وعدم تفاعلها مع متطلبات المرحلة ناتج من واقع لا يوضع اهتمام للمحاسبة وقواعدها وبذلك تعاني من التقدم وعدم التحديث، بالإضافة الى ضرورة اعتماد المعايير الدولية في صناعة وتطوير القواعد المحاسبية العراقية بوصفها اداة لاستقطاب المستثمرين.

ان اهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

1- تناول البحث معايير الابلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية العراقية

الخاصة بموضوع المحاسبة عن الاستثمارات المالية.

2- اجراء دراسة تحليلية مقارنة لغرض ايجاد اماكن التشابه والاختلاف بين معايير الابلاغ المالي الدولية

والمحلية ذات العلاقة بموضوع الاستثمارات المالية واقتراح الاساليب والاجراءات اللازمة لزيادة

الانسجام بينهما.

المبحث الثاني: المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل المعايير والقواعد المحاسبية العراقية

أولاً: القاعدة المحاسبية رقم (14) محاسبة الاستثمارات

أقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ 2001/5/7 القاعدة المحاسبية التالية بشأن محاسبة الاستثمارات.

التعريف بالاستثمارات المالية وأنواعها

الاستثمارات هي أحد الأصول التي تحتفظ المنشأة بها لغرض زيادة مواردها أو تنمية الثروات، من خلال ما تحصل عليه من توزيعات على شكل فوائد أو عوائد من حقوق الامتياز وتوزيعات الأرباح أو العائد من الإيجارات، لغرض ارتفاع قيمته الرأسمالية أو لغرض الحصول على منافع مماثلة لتلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية. (www.bsairaq.net).

حيث شملت الاستثمارات قصيرة الأجل (المتداولة) التي تتصف بقابليتها العالية للتسويق مما تكسبها درجة عالية من السيولة، أن تكون نية الاحتفاظ بها لا تزيد عن سنة وتشمل هذه الاستثمارات (محلية ودولية) كلاً من الودائع الزمنية والأوراق المالية (الأسهم والسندات)، والاستثمارات طويلة الأجل أي استثمار عدا الاستثمار المتداول الذي تزيد مدة الاحتفاظ به عن سنة، والاستثمار في العقارات يشمل الاستثمارات في الأراضي والمباني غير المشغولة وغير المستخدمة بصورة رئيسية في عمليات المنشأة المستثمرة. (www.bsairaq.net).

يجب على المنشأة التمييز بين الاستثمارات قصيرة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل على أن تعرض الأولى ضمن الأصول المتداولة والثانية ضمن الأصول طويلة الأجل. (نجم وناصر، 2011: 18-19)

القيمة المدرجة للاستثمارات

الاستثمارات قصيرة الأجل (المتداولة)

يتم معالجة الاستثمارات القصيرة الأجل وفق الآتي (نجم وناصر، 2011: 24-25)

يجب ان تدرج الاستثمارات قصيرة الاجل كموجودات متداولة في الميزانية العامة بسعر الكلفة او السوق ايها اقل في تاريخ الميزانية.

1- في حال كون الكلفة اعلى من القيمة السوقية لمحفظه الاستثمار المتداولة لاسهم الملكية فان الفرق يتم اتخاذه كأساس لتكوين مخصص هبوط في القيمة السوقية ،تسجيل الخسائر غير المحققة في تاريخ اعداد الميزانية في حين لا توجد المكاسب غير المحققة كإيراد.

2- ان تقلبات اسعار سوق الاسهم التي في صالح المنشأة تتم المحاسبة عليها نتيجة لاختيار القيمة السوقية في تاريخ اعداد الميزانية العامة.

3- يتم غلق حساب الخسائر غير المحققة في حساب الارباح والخسائر اما مخصص هبوط القيمة السوقية يظهر مطروحاً من الاستثمارات المتداولة في الميزانية العامة.

مثال: تتضمن محفظة الاستثمارات المتداولة ما يلي: (www.bsairaq.net).

التفاصيل	كلفة دينار	سوق دينار	ارباح (خسائر) غير محققة دينار
استثمارات في اسهم شركة (أ)	2000	1500	(500)
استثمارات في اسهم شركة (ب)	7000	8000	1000
استثمارات في اسهم شركة (ج)	6500	2500	(4000)
المجموع	15500	12000	(3500)
المخصص المطلوب			(3500)

ويتبين المثال اعلاه ان الاستثمار في اسهم الشركة (أ) نتجت خسائر غير محققة بمقدار (500) دينار وذلك لكون الكلفة اعلى من القيمة السوقية، بينما الاستثمارات في الشركة (ب) تضمنت ارباح غير محققة بمقدار (1000) الف دينار لكون الكلفة اقل من القيمة السوقية. (اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه).

الاستثمارات طويلة الاجل

يتم معالجة الاستثمارات طويلة الاجل وفق الاتي (www.bsairaq.net).

- 1- ان تدرج الاستثمارات المصنفة كموجودات طويلة الاجل في الميزانية العامة بالكلفة.
- 2- يتم تحميل حساب الارباح والخسائر بمبلغ اي انخفاض غير مؤقت في القيمة المدرجة للاستثمارات طويلة الاجل.
- 3- عند حدوث انخفاض غير مؤقت في قيمة الاستثمارات طويلة الاجل يتم في هذه الحالة تخفيض قيمتها المدرجة لغرض الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الانخفاض.

الافصاح عن الاستثمارات المالية

يتم الافصاح عن الاستثمارات المالية وفق الاتي: (نجم وناصر، 2011: 29)

- 1- يستلزم الافصاح عن السياسة المحاسبية لغرض تحديد القيمة المدرجة للاستثمارات.
- 2- يجب الافصاح عن القيمة الدفترية للاستثمارات العقارات (الكلفة - مخصص الاندثار المتراكم) ضمن الموجودات الثابتة.
- 3- يجب الافصاح في حساب الارباح والخسائر عن ما يلي:
أ. ايرادات الاستثمارات المتأتية من:

- الفوائد، العوائد وتوزيعات الارباح ، الايجارات سواء من الاستثمارات المتداولة او طويلة الاجل.

- الارباح والخسائر الناتجة من بيع او اعادة تصنيف الاستثمارات المتداولة.
- الهبوط في القيمة السوقية لغرض اظهار الاستثمارات المتداولة في الكلفة او السوق ايهما اقل .
- ب. الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات طويلة الاجل .
- ت. الارباح والخسائر الناتجة من بيع او اعادة تصنيف الاستثمارات طويلة الاجل .

4- الافصاح والتحليل في تقرير الادارة عن معلومات: (www.bsairaq.net).

- أ. القيمة السوقية للاستثمارات القابلة للتداول .
- ب. القيمة العادلة للاستثمارات العقارات عند اعتبارها كاستثمارات طويلة الأجل .
- ت. القيود الهامة المفروضة على الاستثمارات لغرض تحويل عوائدها والمتحصلات من بيعها .
- ث. تحليل محافظ الاستثمار بالنسبة للمنشآت التي يكون عملها الرئيسي التعامل بالاستثمارات .
- ج. تحليل محافظ الاستثمار الطويل الاجل حسب اصنافها.
- ح. تفاصيل اي استثمار يمثل بمفرده نسبة هامة من مجموع موجودات المنشأة.
- خ. اية امتيازات تتمتع بها المنشأة بسبب الاستثمارات كعضوية مجالس الادارة.

ثانياً: المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل النظام المحاسبي الموحد

التعريف بالاستثمارات المالية وانواعها

الاستثمارات المالية تشمل حركة الاستثمارات المختلفة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بهدف استغلال فائض السيولة النقدية لديها عن طريق الودائع الثابتة لدى المصارف وشراء الاسهم والسندات والعقارات التي تشتري بهدف تحقيق العوائد. (النظام المحاسبي الموحد، 2011: 69). والجدول ادناه يبين انواع الاستثمارات المالية وتصنيفها حسب كل قطاع.

جدول رقم (1) انواع الاستثمارات المالية

اسم الحساب	رقم الدليل على المستوى		
	الرباعي	الثلاثي	الثنائي
استثمارات مالية			15
استثمارات مالية طويلة الاجل		151	
استثمارات طويلة الاجل في القطاع الاشتراكي	1511		
استثمارات طويلة الاجل في القطاع التعاوني	1512		
استثمارات طويلة الاجل في القطاع المختلط	1513		
استثمارات طويلة الاجل في القطاع الخاص	1514		
استثمارات طويلة الاجل في القطاع الخارجي	1515		
استثمارات مالية قصيرة الاجل		152	
استثمارات قصيرة في القطاع الاشتراكي	1521		
استثمارات قصيرة في القطاع التعاوني	1522		
استثمارات قصيرة في القطاع المختلط	1523		
استثمارات قصيرة في القطاع الخاص	1524		
استثمارات قصيرة في القطاع الخارجي	1525		

المصدر: (من اعداد الباحثين بالاعتماد على النظام المحاسبي الموحد)

تحلل الاستثمارات المالية الى قسمين رئيسيين: (النظام المحاسبي الموحد ، 2011 : 69)

1- استثمارات طويلة الاجل

يبين هذا الحساب الاستثمارات في الاسهم والسندات والعقارات التي تنشئ بهدف تحقيق العوائد والتي تمتد فترة المساهمة لمدة طويلة.

2- استثمارات قصيرة الاجل

تمثل ما تقوم به الوحدة الاقتصادية من استثمار للسيولة النقدية الفائضة لديها عن طريق الودائع النقدية الثابتة لدى المصارف وشراء الاسهم والسندات والعقارات.

المعالجات المحاسبية للاستثمارات المالية

تعد المعالجات المحاسبية جزءاً مكملًا لشروحات الدليل المحاسبي اذ تمثل الجانب التطبيقي له ويعتمد النظام المحاسبي الموحد على اساس الاستحقاق في اثبات قيود العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وخاصة في نهاية السنة المالية. (احمد ومحمود، 2009 : 337)

وفيما يأتي المعالجات المحاسبية للاستثمارات المالية في الوحدات الاقتصادية: (النظام المحاسبي الموحد، 2011 : 157)

1- استثمارات قصيرة الاجل: تدرج كموجودات متداولة في الميزانية العامة بسعر الكلفة او السوق ايها اقل في تاريخ الميزانية ولكون الكلفة اقل من القيمة السوقية للاسهم المتداولة فيعترف بخسائر هبوط القيمة السوقية مقابل مخصص هبوط القيمة السوقية للاستثمارات المتداولة وتعالج هذه الخسائر في حساب خسائر هبوط الاستثمارات المالية ويعرض المخصص مطروحا من الاستثمارات المتداولة في الميزانية.

2- استثمارات طويلة الاجل: فيعترف بخسائر هبوط القيمة غير المؤقت ويعالج في حساب خسائر هبوط اسعار الاستثمارات المالية ويجري تخفيض قيمة الاستثمارات طويلة الاجل مباشرة.

المبحث الثالث: الاستثمارات المالية في ظل معايير الابلاغ المالي الدولية

أولاً: التعريف بالأدوات المالية وانواعها

عرفت الادوات المالية بتعاريف متعددة منها:

الادوات المالية: هي اي عقد ينشأ عن الموجودات المالية للمنشأة والمطلوبات المالية على المنشأة او حقوق مساهمين لمنشآت اخرى. (خليل، 2018 : 442).

الادوات المالية: انها حق ملكية اي عقد يدل على حصة في صافي الاصول ويقصد بصافي الاصول الحصة المتبقية في اصول منشأة بعد خصم كل التزاماتها ويلاحظ ان الالتزام بإصدار اداة حقوق الملكية ليس التزاما

ماليا لأنه ينتج عنه زيادة في حقوق الملكية ولا يمكن ان يترتب عليه خسارة المنشأة. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2007).

الاستثمار المالي: بانه الاستثمار المتعلق بالأسهم والسندات واذونات الخزينة والادوات التجارية والقبولات المصرفية والودائع القابلة للتداول والخيارات. (محمد، 2019: 390).

ويرى الباحثان ان الاستثمارات المالية تعني الادوات المالية القانونية التي تمنح حاملها منافع وعوائد وامتيازات في فترة زمنية وبشروط معينة.

هناك عدة انواع للاستثمارات في الواقع العملي يمكن عرضها بالشكل التالي:- (من اعداد الباحثان بالاعتماد على نجم وناصر).

الشكل رقم (1) تصنيف الاستثمارات

يلاحظ من الشكل اعلاه ان الاستثمارات تصنف الى اصول عينية واصول مالية فالأصول العينية هي كل اصل له قيمة اقتصادية ويترتب عليه منفعة اضافية سلعية او خدمية فمثلا العقار اصل عيني، بينما الاصول المالية لا يترتب لحاملها حق حيازة اصل حقيقي وانما توفر لمالكها حق المطالبة بالحصول على عوائد كالفوائد والارباح. (من اعداد الباحثان بالاعتماد على نجم وناصر).

يمكن تصنيف الادوات المالية التقليدية من حيث الاستحقاق الى: (عبدالصمد، 2020: 66)

1- ادوات مالية قصيرة الاجل: يتم انجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيا حيث تتراوح المدة بين

سنة الى سنتين وتعتبر الاكثر انتشارا في الاستثمارات المالية مثل الودائع الزمنية والتسهيلات الائتمانية.

2- ادوات مالية متوسطة الاجل: يتم انجازها في فترة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات وتشمل مثلا الاستثمار في السلع والخدمات.

3- ادوات مالية طويلة الاجل: يتم انجازها في مدة تفوق سبع سنوات وتشمل الاصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيا مثل المشاريع العقارية.

والجدول ادناه يوضح الاوراق المالية المتداولة في سوق النقد وسوق راس المال:

جدول رقم (2) الاوراق المالية المتداولة

الاوراق المالية المتداولة في سوق راس المال	الاوراق المالية المتداولة في سوق النقد
1- الاسهم: تقسم الى أ- اسهم عادية ب- اسهم ممتازة	1- اذونات الخزينة
2- السندات: تقسم الى أ- سندات حكومية ب- سندات غير حكومية	2- شهادات الايداع القابلة للتداول.
3- حقوق الشراء والبيع: تقسم الى أ- حقوق الشراء والبيع التي يصدرها الافراد ب- حقوق الشراء والبيع التي تصدرها الشركات	3- الاوراق التجارية. 4- القبولات المصرفية.

المصدر (من اعداد الباحثان بالاعتماد على عبدالصمد).

من خلال الجدول اعلاه فان الادوات المالية تقسم الى :-

1- الاسهم: تمثل حصة في ملكية المنشأة ويتمتع المساهم بحقوق الملكية ومن بينها الحق في حصة من الارباح التي تحققها المنشأة والحق في مراقبة الادارة والتصويت وتنقسم الاسهم بحسب طبيعة الحصة التي يقدمها كل شريك الى اسهم عادية واسهم ممتازة. (توفيق، 2088 : 17 - 20).

2- السندات: عبارة عن صكوك مديونية على الجهة التي اصدرتها طويلة الاجل قابلة للتداول يحصل حاملها على سعر فائدة خلال مدة استحقاقها على ان يسترد قيمة السندات عند ميعاد استحقاقها. (ابو بكر واخرون، 2019 : 14) وتنقسم السندات الى نوعين هما سندات حكومية وسندات غير حكومية.

3- اوراق الديون: هي ادوات تمثل علاقة دائن معين بمنشأة وتتضمن اوراق الديون الحكومية وسندات الشركات والديون القابلة للتحويل والاوراق التجارية وادوات الديون المضمونة. ولا تعتبر حسابات المدينين التجارية وحسابات الاقراض للغير ضمن اوراق الديون لأنها لا تستوفي تعريف الورقة المالية ويمكن تجميع الاستثمارات في اوراق الديون الى ثلاث مجموعات منفصلة لأغراض منفصلة والتقرير المالي (Weygandt, Kieso, 2015: 952).

ثانياً: المعالجات المحاسبية للاستثمارات المالية وفق معايير الابلاغ المالي الدولية

يتم الاعتراف بجميع الاصول المالية والالتزامات المالية بالرغم ان المنشأة لا تكون قد دفعت او قبضت شيئاً عند الدخول في الادوات المالية عندها تصبح المنشأة طرفاً في اشتراطات تعاقدية لأداة ما من اجل شراء او بيع اصول مالية حيث تحدد اتفاقية السوق مدة ثابتة بين تواريخ التعامل والتسوية . (وسام، 2011 : 145).

في ظل القواعد التي اصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية فان الاستثمارات في الاوراق المالية الخاصة بالملكية والمسوكة لحين الاستحقاق تسجل بالكلفة المطفأة وجميع الانواع الاخرى تسجل بالقيمة العادلة لها (اذا كان القيمة العادلة غير موثوق بها يجب ان تسجل بالكلفة). (الشمري والمعيني، 2014 : 237).

وللأغراض المحاسبية ينبغي ان نميز بين ثلاثة انواع من الاستثمارات المالية:

1- الاستثمارات المسوكة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف اوراق المديونية فقط ضمن هذا التصنيف لان الاوراق المالية الخاصة بالملكية ليست لها تواريخ استحقاق محددة، فضلا عن ذلك فان اوراق المديونية تصنف ضمن هذا النوع من الاستثمارات اذا كانت وحدة الابلاغ (الشركة) لديها النية الكاملة والقدرة على الاحتفاظ بهذه الاوراق حتى تاريخ الاستحقاق. وعلى عكس الاسهم فان السندات او اوراق المديونية الاخرى لديها تواريخ محددة للاستحقاق، وفي تاريخ استحقاقها فان القيمة الاسمية يجب ان تدفع للمستثمر. وفي مدد فاصلة هناك فوائد تمثل نسبة من القيمة الاسمية تدفع الى المستثمر ايضا. فاذا كانت معدلات الفائدة في السوق اعلى من معدلات الفائدة الثابتة للأوراق المالية المشتره فان القيمة السوقية للاستثمارات وعلى عكس ذلك فاذا انخفضت معدلات الفائدة السوقية عن المعدل الثابت للأوراق المالية فان مدفوعات الفائدة عن الاوراق المالية تكون اعلى من الفائدة السوقية، وبذلك ترتفع الاسعار السوقية لتلك الاستثمارات. (الشمرى والمعيني، 2010: 225)

حيث يتم الافصاح عن الاستثمارات اعلاه بالكلفة المسجلة.

2- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم التقرير عن الاستثمارات التي تصنف ضمن هذا المجموعة على اساس قيمتها العادلة. كما تسجل المكاسب والخسائر غير المتحققة المرتبطة بالتغيرات في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في حساب مكاسب او خسائر حيازة غير متحققة ويقرر عن هذه الخسائر كجزء مستقل ضمن حقوق المساهمين حين تحقق هذه المكاسب او الخسائر. وعلى ذلك فان التغيرات في القيمة العادلة لا يقرر عنها كجزء من صافي الدخل حين بيع هذه الاوراق. حيث يخفض هذا المدخل من التقلبات في صافي الدخل. (كيسو ويجانت، 2010: 879)

3- الاستثمارات المسوكة لأغراض المتاجرة

يجب على المنشأة تحديد ما اذا كان هدف نموذج اعمال المنشأة لإدارة اصل مالي يستوفي الشروط او اذا كان الاصل المالي مؤهلاً للاختيار وذلك الغرض يجب على المنشأة تحديد ما اذا كانت الاصول المالية تستوفي تعريف

محتفظ بها للمتاجرة اذا كانت المنشأة قامت بشراء الاصول في تاريخ سابق، تعكس المتاجرة عموما الشراء والبيع النشط والمتكرر وعموما تستخدم الادوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة بهدف توليد ربح من التذبذب قصير الاجل في السعر او هامش التعامل. (المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، 2016: 94-95). عند بيع استثمار معين من المحفظة فان الفرق بين سعر البيع والكلفة يتم الاعتراف به كمكاسب او خسائر بيع الاستثمارات.

ثالثا: عرض الاستثمارات بالقوائم المالية

1- الميزانية

تلتزم الشركات بعرض القيم الفردية للأنواع الثلاثة من الاستثمارات سواء في الميزانية او في الملاحظات الواردة فيها . ويجب التقرير عن الاوراق المالية بغرض المتاجرة بأجمالي قيمتها العادلة ضمن الاصول المتداولة. كما تصنف الاوراق المالية المقتناة حتى الاستحقاق والاوراق المتاحة للبيع كأصول متداولة او غير متداولة بناء على الظروف المحيطة. (كيسو وويجانت، 2010: 900)

2- قائمة الدخل

تفصح الشركات عن ايراد الفائدة ومقسوم الارباح المستلم ومكاسب او خسائر الحيازة الغير المتحققة وتسوية القيمة العادلة بشكل منفصل في كشف الدخل تحت تسمية ايرادات الفوائد والدخل. (الشمري والمعيني، 2014: 237).

المبحث الرابع: أماكن التقارب والاختلاف للاستثمارات المالية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية والمحلية

لغرض اختبار فرضية البحث وبيان نتائجها تم عمل جدول يتضمن أسس المقارنة بين معايير الإبلاغ المالي الدولية وما ورد في النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية العراقية في ما يتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية لبيان أماكن التقارب والاختلاف بينهما وذلك لأثبت صحة فرضية البحث من عدمها.

جدول (3) أماكن التقارب والاختلاف بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والمحلية للاستثمارات المالية

ت	أساس المقارنة	النظام المحاسبي الموحد والقواعد المحاسبية العراقية	معايير الإبلاغ المالي الدولية	الاستنتاج
1	من حيث التسمية	لاحظ الباحثان أن النظام المحاسبي الموحد والقاعدة المحاسبية رقم (14) الخاصة بالاستثمارات المالية ورد فيهما مصطلح الاستثمارات المالية وليس الأدوات المالية.	ورد مصطلح الأدوات المالية في أغلب معايير الإبلاغ المالي الدولية ومنها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الخاص بالأدوات المالية بدلاً من مصطلح الاستثمارات المالية.	اختلاف جوهري
2	من حيث تعريف الاستثمارات	جاء تعريف الاستثمارات في القاعدة المحاسبية رقم (14) بأنها أحد الأصول التي تحتفظ بها المنشأة لغرض زيادة مواردها أو تنمية الثروات، من خلال ما تحصل عليه من توزيعات (فوائد أو عوائد أو توزيعات الأرباح أو أرباح) لغرض ارتفاع قيمتها الرأسمالية أو لغرض الحصول على منافع أخرى مماثلة لتلك التي تحصل عليها من خلال العلاقات التجارية.	تم تعريف الأدوات المالية بأنها أي عقد ينشأ على الموجودات المالية للمنشأة والمطلوبات المالية على المنشأة أو حقوق المساهمين لمنشآت أخرى.	اختلاف محدود
3	من حيث الهدف	تهدف القاعدة رقم (14) المحاسبة عن الاستثمارات إلى التعريف بأنواع الاستثمارات ومفهومها والمحاسبة عليها والافصاح عنها والتمييز بين الاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل التي تؤدي إلى تعظيم العائد وتوضيح أسلوب المعالجة المحاسبية لاقتناء واستبعاد الاستثمارات.	يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) إلى التسهيل على مستخدمي البيانات المالية تقدير مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول بالإضافة إلى احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية باستثناء التسهيلات الائتمانية.	اختلاف جوهري
4	من حيث النطاق	تطبق القاعدة في المنشآت التي تقوم باستثمار أموالها في شركات أخرى أو بهدف	يجب أن يطبق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) من قبل جميع المنشآت على جميع الأدوات المالية باستثناء	اختلاف محدود

	الحصص في الشركات التابعة وعقود التأجير وعقود التامين.	تحقيق الارباح والحصول على الايرادات السنوية والعوائد وتحقيق المنافع المستقبلية منها.		
اختلاف جوهري	تصنف الاستثمارات الى استثمارات ممسوكة حتى تاريخ الاستحقاق واستثمارات في الاوراق المالية لغرض البيع والممسوكة لأغراض المتاجرة.	تصنف الاستثمارات الى استثمارات قصيرة الاجل واستثمارات طويلة الاجل.	من حيث انواع الاستثمارات	5
اختلاف جوهري	تقاس الاستثمارات الممسوكة حتى تاريخ الاستحقاق على اساس التكلفة المستهلكة، بينما تقاس الاستثمارات المتاحة للبيع على اساس القيمة العادلة واخيرا الاستثمارات الممسوكة لغرض المتاجرة تقاس بالقيمة العادلة، وتدرج كل منهما في الميزانية او الملاحظات الواردة فيها.	تدرج الاستثمارات قصيرة الاجل كموجودات متداولة في الميزانية العامة بسعر الكلفة او السوق ايها اقل في تاريخ الميزانية بينما تدرج الاستثمارات المصنفة كموجودات طويلة الاجل في الميزانية العامة بالكلفة.	القياس والاثبات	6
اختلاف محدود	تلتزم الشركات بعرض القيم الفردية للأنواع الثلاثة من الاستثمارات في الميزانية او في الملاحظات الواردة فيها، ويجب التقرير عن الاوراق المالية بغرض المتاجرة بأجمالي قيمتها العادلة ضمن الاصول المتداولة. كما تصنف الاوراق المالية المقتناة حتى الاستحقاق والاوراق المتاحة للبيع كأصول متداولة او غير متداولة بناءً على الظروف المحيطة.	يجب ان تفصح الشركات عن الاستثمارات طويلة الاجل في الميزانية العامة ضمن الموجودات الثابتة. يجب الافصاح عن السياسة المحاسبية لتحديد القيمة المدرجة للاستثمارات، والافصاح في حساب الارباح والخسائر عن ايرادات الاستثمار المتأتية من الفوائد والعوائد وتوزيعات الارباح سواء من الاستثمارات المتداولة او طويلة الاجل، والهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات طويلة الاجل وكذلك الارباح والخسائر الناتجة عن بيع او اعادة تصنيف الاستثمارات طويلة الاجل، فضلا عن الافصاح والتحليل في تقرير الادارة عن القيمة السوقية للاستثمارات القابلة للتداول... الخ.	من حيث الافصاح عنها في القوائم المالية	7

(من اعداد الباحثين)

من خلال جدول المقارنة اعلاه يتبين ان هناك فروق جوهريّة في جوانب معينة وحسب اسس المقارنة المستخدمة، فمثلا في ما يتعلق بتعريف الاستثمارات المالية في ضوء القاعدة المحاسبية العراقية (14) نلاحظ انها شملت جميع الاصول وبشكل عام دون الاخذ بالالتزامات المالية وحقوق الملكية على عكس ما ورد في

تعريفها في ضوء معايير الابلاغ المالي الدولية حيث تضمنت الاصول المالية للمنشأة والالتزامات المالية على المنشأة وحقوق المساهمين لمنشآت اخرى. اما في ما يتعلق بنطاق التطبيق فان القاعدة المحاسبية رقم (14) والخاصة بالمحاسبة عن الاستثمارات قد شملت جميع الاستثمارات على عكس ما ذكر في معايير الابلاغ المالي والتي خصصت معيار محاسبي للأدوات المالية ومعيار اخر للأدوات المالية في الشركات الزميلة والتابعة ومعيار محاسبي اخر للعرض والافصاح عن الادوات المالية ولكل منهما معالجات محاسبية تختلف عن الاخرى حسب الحالة. اما من حيث القياس والاثبات تدرج الاستثمارات قصيرة الاجل كموجودات متداولة في الميزانية العامة بسعر الكلفة او السوق ايها اقل في تاريخ الميزانية بينما تدرج الاستثمارات المصنفة كموجودات طويلة الاجل في الميزانية العامة بالكلفة حسب القاعدة المحاسبية رقم (14)، بينما تقاس الاستثمارات الممسوكة حتى تاريخ الاستحقاق على اساس التكلفة المستهلكة، وتقاس الاستثمارات المتاحة للبيع على اساس القيمة العادلة واخيرا الاستثمارات الممسوكة لغرض المتاجرة تقاس بالقيمة العادلة، وتدرج كل منهما في الميزانية او الملاحظات الواردة فيها حسب معايير الابلاغ المالي الدولية، وبهذا ثبتت صحة فرضية البحث والتي تعني " بوجود فجوة بين واقع النظام المحاسبي الموحد والقاعدة المحاسبية رقم (14) وبين معايير الابلاغ المالي الدولية في ما يتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية".

النتائج والتوصيات:

النتائج:

في ضوء ما تم مناقشته في هذا البحث فقد توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات والتي هي ما يأتي:

1- وجود فجوة واسعة بين واقع النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق وبين متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية مثلا ان الاستثمارات المالية تصنف بموجب النظام المحاسبي الموحد حسب القطاعات وبالتصنيف التقليدي.

2- عدم توافق القاعدة المحاسبية العراقية رقم (14) "المحاسبة عن الاستثمارات" مع متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية من حيث تسمية الاستثمارات المالية وتعريفها حيث وردت في القاعدة المحاسبية العراقية رقم (14) تحت مسمى الاستثمارات المالية والتي شملت جميع الاصول، بينما وردت في معايير الابلاغ المالي الدولية بمسمى الادوات المالية والتي تعني اي عقد ينشأ على الاصول المالية للمنشأة والالتزامات المالية على المنشأة وحقوق المساهمين لمنشات اخرى.

3- تبين نتائج البحث ايضا اختلاف بين القاعدة المحاسبية رقم (14) وبين معايير الابلاغ المالي الدولية من حيث نطاق التطبيق، حيث تطبق الاولى في جميع المنشآت دون استثناء، بينما يطبق معيار الابلاغ المالي رقم (9) من قبل جميع المنشآت وعلى جميع الادوات المالية وباستثناءات محددة.

4- كما تبين نتائج البحث عدم توافق القاعدة المحاسبية رقم (14) مع معايير الابلاغ المالي من حيث تصنيف الاستثمارات المالية واثباتها، حيث صنفت الاولى الى استثمارات قصيرة الاجل وتدرج بسعر الكلفة او السوق ايها اقل في تاريخ الميزانية والى استثمارات طويلة الاجل وتدرج بسعر الكلفة، بينما صنفت وفق معايير الابلاغ المالي الى عدت تصنيفات منها تقليدية تشمل ادوات مالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل واخرى الاكثر شيوعا وهي استثمارات ممسوكة حتى تاريخ الاستحقاق وتدرج على اساس التكلفة المستهلكة واستثمارات ممسوكة حتى تاريخ البيع واستثمارات ممسوكة لغرض المتاجرة والتي تقاس كل منهما بالقيمة العادلة.

5- وجود اختلاف محدود من حيث الافصاح عن الاستثمارات المالية في ضوء القاعدة المحاسبية رقم (14) ومعايير الابلاغ المالي الدولية، وفق القاعدة المحاسبية العراقية تفصح الشركات في الميزانية عن الاستثمارات طويلة الاجل ضمن الموجودات الثابتة، والاستثمارات قصيرة الاجل ضمن الموجودات المتداولة والافصاح في تقرير الادارة عن القيمة السوقية للاستثمارات القابلة للتداول، بينما تفصح الشركات وفق معايير الابلاغ المالي عن القيم الفردية للأنواع الثلاثة من الاستثمارات في الميزانية او في الملاحظات الواردة فيها ويجب التقرير عن الاستثمارات بغرض المتاجرة بأجمالي قيمتها العادلة ضمن

الاصول المتداولة بينما تعرض الاستثمارات المسوكة حتى الاستحقاق والمتاحة للبيع كأصول متداولة او غير متداولة بناء على الظروف المحيطة.

التوصيات:

في ضوء ما تم تناوله في هذا البحث فقد توصل الباحثان الى مجموعة من التوصيات والتي هي ما يأتي:

1- اهمية تجاوز القصور الذي يعانيه النظام المحاسبي المطبق في العراق الخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية والمتعلق بتصنيف الاستثمارات المالية واثباتها والمعالجات المحاسبية والافصاح عنها في القوائم المالية.

2- ضرورة اصدار قاعدة محاسبية مختصة بالاستثمارات المالية وقاعدة اخرى تتضمن الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة وقاعدة اخرى تتعلق بالعقارات الاستثمارية ووفق معايير الابلغ المالي الدولية وبشكل منفصل من اجل تجاوز الدمج في تصنيفها وقياسها والمعالجات المحاسبية لكل منهما والافصاح عنها في القوائم المالية.

3- اهمية توحيد المصطلحات الواردة في القاعدة المحاسبية رقم (14) والنظام المحاسبي الموحد مع معايير الابلغ المالي الدولية وتوضيحها بالشكل الذي يجعلها اكثر شمولاً لجميع الاصول المالية والالتزامات المالية وحقوق المساهمين وتصنيفها وفق اسس علمية واضحة بما يتوافق مع معايير الابلغ المالي الدولي.

4- ضرورة تصنيف الاستثمارات المالية التقليدية (استثمارات طويلة الاجل، واستثمارات قصيرة الاجل) الواردة في النظام المحاسبي الموحد والقاعدة المحاسبية رقم (14) الى استثمارات ممسوكة حتى تاريخ الاستحقاق واستثمارات مالية ممسوكة حتى تاريخ البيع واستثمارات ممسوكة لغرض المتاجرة وفقاً لما جاء في معايير الابلغ المالي الدولية.

5- أهمية الإفصاح عن الاستثمارات المالية في التقارير المالية وفقا للقيم الفردية لكل نوع من انواع الاستثمارات في الميزانية او الملاحظات الواردة فيها، من اجل التسهيل على مستخدمي البيانات المالية للتأكد من التدفقات النقدية الناتجة عن كل نوع من انواع الاستثمارات.

المراجع والمصادر

الوثائق الرسمية:

1. جمهورية العراق، ديوان الرقابة المالية، النظام المحاسبي الموحد، 2011، بغداد.
2. المعايير والقواعد المحاسبية العراقية- مجلس المعايير المحاسبية والرقابة في العراق، القاعدة المحاسبية رقم (14) بعنوان المحاسبة عن الاستثمارات، بغداد- 2001.
3. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2007، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، منشور المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
4. المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، 2016، معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (9)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

الكتب:

5. ابو نصار وحيدات، محمد، جمعة، 2016، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان- الاردن .
6. الشمري والمعيني، حسين جاسم، سعد سلمان، 2014، المحاسبة الدولية، هيئة التعليم التقني- بغداد.
7. عبد القادر، محسن بابقي، 2013، المحاسبة الدولية، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، صنعاء.
8. كيسو وبجانت، دونالد، جيري، 2010، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر، السعودية- الرياض .
9. توفيق، اشرف مصطفى، 2008، كيف تتعلم استثمار الاموال في البورصة وصناديق الاستثمار واسواق راس المال، دار ايتراك للطباعة والنشر، مصر.

اطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير:

10. محمد، حاكم محسن، 2008، تحليل البيئة الاستثمارية للاستثمار المالي والاجنبي في العراق، جامعة كربلا، كلية الادارة والاقتصاد.
11. ابو بكر واخرون، بو سالم، 2019، معايير تقييم قرارات الاستثمار في اسواق الاوراق المالية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة - معهد العلوم الاقتصادية.
12. نصار واخرون، محمد محمود، 2018، مخاطر الاستثمار في الوراق المالية، كلية الدراسات العليا في الادارة .
13. عنيزة والنصراوي، حسين هادي، سلام عادل، 2016، تكييف متطلبات البيئة الوطنية لتطوير القواعد المحاسبية لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية.
14. عبدالصمد، خلفاوي، 2020، دور الاسواق المالية العربية في جذب الاستثمارات دراسة حالة قطر ما بين 2000- 2017، جامعة زيان عاشور الجلفة- قسم العلوم الاقتصادية.

15. وسام، شالور، 2011، المعالجة المحاسبية للادوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة فرحان عباس سطيف - قسم العلوم التجارية.

الدوريات:

16. معروف والعتابي، احمد صلاح، 2019، اثر تداول اسهم غير العراقيين في الاستثمار المالية، كلية المأمون الجامعة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 47، مجلد 14.

17. نجم وناصر، بان توفيق، 2011، التقويم المحاسبي للاستثمارات ومدى الملائمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة البصرة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 19.

18. احمد ومحمود، وريا برهان، 2009، امكانية تطوير النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف العراقية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، تنمية الرافدين، جامعة الموصل العدد 95، مجلد 31، ص 333-365.

19. خليل، حوراء احسان، 2018، دور معايير المحاسبة الدولية في الافصاح عن الادوات المالية المشتقة في القوائم المالية، الهيئة العراقية للعلوم الادارية، جامعة الفرات الاوسط التقنية/ الكوفة، العدد 56، مجلد 14.

20. محمد، سعد ظاهر، 2019، الاستثمار المالي بين الاهداف والدوافع، مجلة الفراهيدي - جامعة تكريت - العدد 11، مجلد 3، ص 387-403.

الانترنت:

21. سوق العراق للاوراق المالية - التقرير السنوي، دليل الشركات: www.bsairaq.net

المصادر الاجنبية:

22. Kisso ، Donald، Others، 2015، Intermediate Accounting